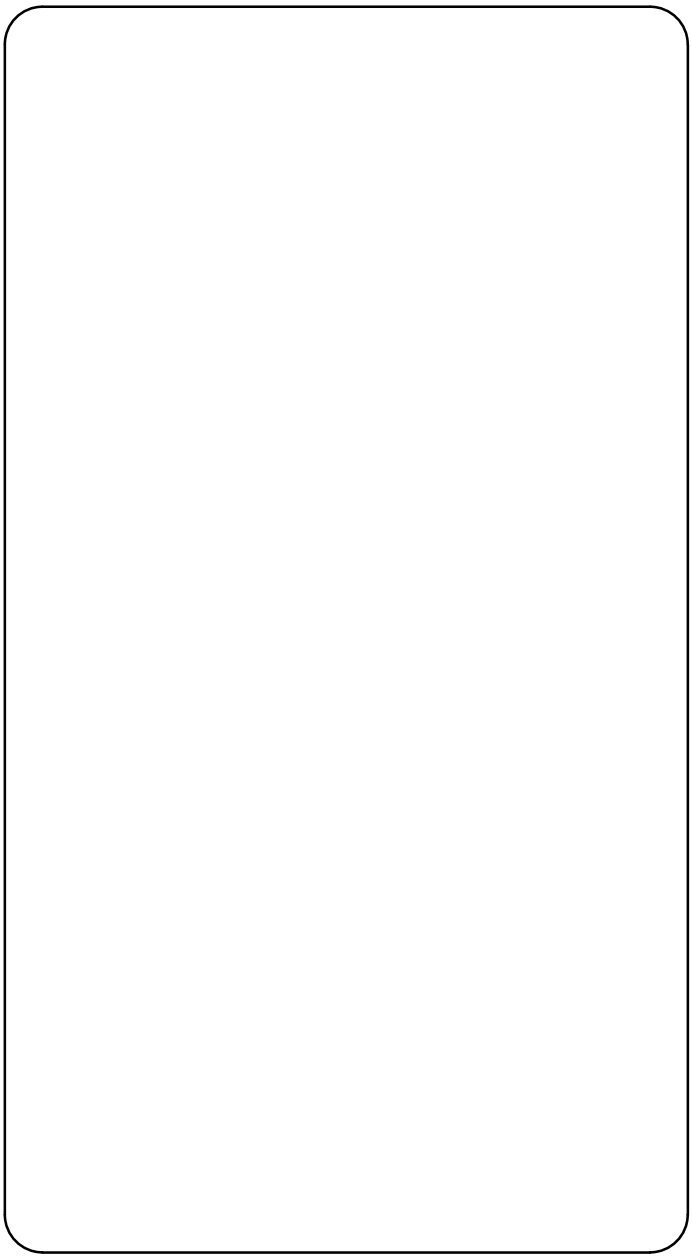

في رحاب أهل البيت عليهم السلام

(٤٠)

العصمة في النبوّة والإمامة

اسم الكتاب: العصمة في النبوّة والإمامة
المؤلف: السيد عبدالرحيم الموسوي ـ لجنة البحوث
الموضوع: كلام
الناشر: مركز الطباعة والنشر للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام
الطبعة الاولى: ١٤٢٢ هـ
الطبعة الثانية: ١٤٢٥ هـ
المطبعة: ليلىٰ
الكمية: ١٠٠٠٠

ISBN: 964-8686-80-7

حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام
www.ahl-ul-bait.org

كلمة المجمع

إنّ تراث أهل البيت عليهم السلام الذي اختزنته مدرستهم وحفظه من الضياع أتباعهم يعبّر عن مدرسة جامعة لشتى فروع المعرفة الإسلامية. وقد استطاعت هذه المدرسة أن تربّي النفوس المستعدة للاغتراف من هذا المعين، وتقدّم للأُمة الإسلامية كبار العلماء المحتذين لخُطى أهل البيت عليهم السلام الرسالية، مستوعبين إثارات وأسئلة شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية من داخل الحاضرة الإسلامية وخارجها، مقدّمين لها أمتن الأجوبة والحلول على مدى القرون المتتالية.

وقد بادر المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام ـ منطلقاً من مسؤولياته التي أخذها على عاتقه ـ للدفاع عن حريم الرسالة وحقائقها التي ضبّب عليها أرباب الفرق والمذاهب وأصحاب الاتجاهات المناوئة للإسلام، مقتفياً خطى

أهل البيت عليهم السلام وأتباع مدرستهم الرشيدة التي حرصت في الرد على التحديات المستمرة، وحاولت أن تبقى على الدوام في خطّ المواجهة وبالمستوى المطلوب في كلّ عصر.

إنّ التجارب التي تختزنها كتب علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام في هذا المضمار فريدة في نوعها؛ لأنها ذات رصيد علمي يحتكم الى العقل والبرهان ويتجنّب الهوى والتعصب المذموم، ويخاطب العلماء والمفكرين من ذوي الاختصاص خطاباً يستسيغه العقل وتتقبله الفطرة السليمة.

وقد جاءت محاولة المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام لتقدم لطلّاب الحقيقة مرحلة جديدة من هذه التجارب الغنيّة في باب الحوار والسؤال والرد على الشبهات ـ التي أُثيرت في عصور سابقة أو تثار اليوم ولا سيّما بدعم من بعض الدوائر الحاقدة على الإسلام والمسلمين من خلال شبكات الانترنيت وغيرها ـ متجنّبة الإثارات المذمومة وحريصة على استثارة العقول المفكرة والنفوس الطالبة للحق، لتنفتح على الحقائق التي تقدّمها مدرسة أهل البيت الرسالية للعالم أجمع، في عصر يتكامل فيه العقول ويتواصل النفوس والأرواح بشكل سريع وفريد.

ولابدّ أن نشير الى أن هذه المجموعة من البحوث قد أُعدت في لجنة خاصة من مجموعة من الأفاضل . ونتقدم بالشكر الجزيل لكل هؤلاء ولأصحاب الفضل والتحقيق لمراجعة كلّ منهم جملة من هذه البحوث وابداء ملاحظاتهم القيّمة عنها.

وكلّنا أمل ورجاء بأن نكون قد قدّمنا ما استطعنا من جهد أداءً لبعض ما علينا تجاه رسالة ربّنا العظيم الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدين كلّه وكفى بالله شهيداً.

المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام

المعاونية الثقافية

العصمة في النبوّة والإمامة

خلق الله الإنسان بطريقة يكون مستعداً من خلالها لقبول الحق ونداءاته والتفاعل معها، وهذه الأهلية تساعد على نشوء علاقة مع الغيب، يتقبل بواسطتها الهداية وبالتالي يُؤمّن ارتباطه بسبل الهداية المتوفرة.

ومنذ البدء كان الإنسان يسعى بفطرته نحو الكمال المطلوب الذي قُدر أن يتحقق بفعل الإرادة الحرة المودعة فيه، والتي ارتقى بواستطها على باقي المخلوقات مما أهلته لحمل الأمانة السماوية، ولهذا فهو المخلوق الوحيد الذي تحمّل مسؤولية أفعاله حين لا تكون موافقة لخط الهداية والاستقامة فكراً وسلوكاًكما خطتها يد السماء.

ولكن يثور في المناسبة سؤالٌ مفاده: ماهو السبيل الذي يوفر لنا الحصول على تلك المعارف والعلوم التي تكفل للإنسان بأن يميّز طريق الهداية الحقّة ويفرق بين هذا العمل وكونه صالحاً أو غير صالح؟ لتدخل الإرادة في خطوة لاحقة فتحرك ماهو نظري ذهني الى واقع عملي مشهود؟

التسليمبوجود عقبات تحول دون الهداية من جهة، ودور العلوم والمعارف الإلهية والقيم التي تؤدي الى وعي الإنسان بالهداية من جهة ثانية يدعونا للبحث عن معرفة الطريق الذي يوفر المعارف للإنسان. فالحل يأتي من جهة اللطف الإلهي الذي يقوم بربط الإنسان بالغيب ليقيه مزالق الانحراف والظلالة والشرك ـ لذا وصف اللطف الإلهي بأنّه أشبه بمن دعا شخصاً الى طعام وهو يعلم أنه لا يجيبه إلّا إذا استعمل نوعاً من التأدب، فإذا لم يفعل الإنسان المضيف هذا الأُسلوب كان نقضاً لهدفه وغرضه من الدعوى ـ فتأتي النبوة منه سبحانه تحمل خطابه وتعرّف الإنسان معنى العدالة والكمال المنشود.

النسق الإسلامي في معارفه الربّانية لا يقبل التجزئة والتفكيك، فرسله الذين يبلغون عنه أوامره وينقلون للناس صفاته قد تخلقوا بأخلاق الله واتّصفوا بالعدل وانهم صفوة الناس. قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى ٱلْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيم ﴾[1].

فالمصطفون هم الذين تحمّلوا مسؤولية البلاغ الإلهي وهم ورثة العلوم الإلهية.

---

(١) آل عمران: ٣٣ ـ ٣٤.

فسنّة الله في الهداية إرسال الرسل الذين هم موضع ثقة الله، فهذا التأسيس القرآني الكاشف عن الإرادة والاختيار الإلهي في صفة الرسل، لا تخالفه الرسالة الإسلامية: ﴿**قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِنَ ٱلرُّسُلِ**﴾[١] فخاتم الرسالات والمصدق لها، لا يغش الناس ويغطي عليهم الحقائق الإلهية، فيلبس الحق بالباطل هذا من جهة، ومن جهة أُخرى فهو الحريص لأن يطبق خطاب السماء القاضي بأنّ السلطة العقيدية والقيادة السياسية تمنح لمن اصطفىٰ من خلقه، ولهذا جاء صريح الوحي: ﴿**وَإِن لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ...**﴾[٢].

وهذا التأسيس الثاني قد عمل فيه نبي الإسلام وجسّده، فيماكان يخطط لمستقبل الرسالة في غدير خم وغيرها من الأحداث، لتعي الأُمة بأن الولاية كالنبوة، إلّا أن الإمام لا يوحىٰ اليه: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبي بعدي**»[٣].

فالنبوّة كما أرادها تتصف بأُمور وشروط، ومنها

---

(١) الاحقاف: ٩.

(٢) المائدة: ٦٧.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٥:١٧٤، مجمع الزوائد ٩:١٠٩، فتح الباري لابن حجر ٧: ٦٠، المصنف للصنعاني ٥:٤٠٦، المصنف لابن أبي شيبة ٧:٤٩٦.

العصمة، فإذا كانت العصمة شرطاً في النبوة فهل ياترىٰ هي شرط في الإمامة أيضاً، ولماذا؟

ثم ماهي حدود العصمة عند النبي أو الإمام، وبالتالي ماهي ضروراتها؟ وهل هناك أدلة نقلية تثبتها في الإمامة بشكل خاص بعد الاتفاق على وجودها في النبي ؟كل هذه الأُمور وغيرها سنسلط الضوء عليها في فقرات لاحقة من هذا البحث إن شاء الله.

وقبل الدخول في تفصيلات بحث العصمة نرى من اللازم تحرير محل النزاع في مسألة موقع الإمامة لندرك بعد ذلك أن العصمة وغيرها تدخل كشرط فيها ، وبالتالي سيكون الكلام في ضرورتها في النبوة يعني ضرورتها في الإمامة وهكذا الحديث في حدودها وفائدتها.

أولاً: العصمة لغة واصطلاحاً

ذكرت للعصمة لغة عدة معاني متقاربة منها:

١ ـ المنع[١]: يقال: عَصَمه الطعامُ، أي منعه من الجوع.

٢ ـ الالتجاء: اعتصم به فلان أي التجأ إليه، واستعصم تحرىٰ ما يعصمه[٢].

---

(١) الصحاح للجوهري ٤:١٩٨٦.

(٢) دائرة معارف القرن العشرين ٦:٥٠٥.

٣ ـ العـصم: الامسـاك والاعـتصام والاسـتمساك، وإنّ العـاصم والمـعصوم يـتلازمان فـأيّهما حـصل حـصل مـعه الآخر[١].

أما الاصطلاح فقد اختلف المعرفون لها تبعاً للـمدارس الكلامية، فعلماء مدرسة أهل البيت قد اشتركوا في تعريفها عند نقطة واحدة وهي أن نفوس المعصومين تأبى الانصراف الى الذنـوب وتـرفض الخـضوع للـخطايا والشـهوات، أمـا المدارس الأُخرى فاختلفت في هذه المسألة، فمنهم من قال بجواز الكبيرة على النبي قبل البعثة فقط، ومنهم من وسّعها فقال بجواز الكبيرة للنبي قبل البعثة وبعدها، وما الى ذلك من الآراء.

وفيما يلي نسلط الضوء عـلى مـعناها عـند المـدرستين لننتهي من خلال فقرات البحث الى أن أيّهما أقرب الى مفهوم الرسالة عن العصمة.

ثانياً: نقطة الخلاف عند تناول الإمامة في المدرستين

الإمامة والخلافة في المدرسة السنّية اتجهت نحو محور واحد، تركّز في أن الإمام والخليفة بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يـعني هو القائد والزعيم السياسي، الذي يتولىٰ إدارة شؤون النظام الإسلامي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) الراغب الاصفهاني في معجم مفردات القرآن: ٢٤٩.

وعلى هذا الأساس لا ترىٰ هذه المدرسة داعياً لأن يكون هذا القائد بنص وتعيين من قبل الله وبيان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، بل الأمر متروك للأُمة حيث تنصب من تختاره وتجده أهلاً للقيام بهذه المهمة. لأن دور الإمام والخليفة في نظر هذه المدرسة لا يتعدىٰ مهمة القيادة السياسية وزعامة الأُمة في هذه الحدود، فمن المنطقي أن تكون الطريقة لنصب الخليفة إما وفق نظرية الشورى ، أو أهل الحل والعقد ، أو بالوراثة.

بقي أن نعرف ماهي الشروط التي لابد من توفرها في هذا الشخص المرشّح للخلافة السياسية بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ؟

إنّ الشروط التي لابد أن تتوفر في الخليفة المنتخب يمكن التوصل إليها انطلاقاً من نفس الرؤية التي ترىٰ الإمامة والخلافة بعد الرسول زعامة وقيادة سياسية فحسب، وعليه فيكفي أن تتوفر العدالة في هذا الإنسان من الناحية السلوكية ، بالمعنىٰ المتداول مع شرط العلمية المتعارفة، ولا يشترط فيه العصمة والعلم الممنوح ، فيكفي إذاً أن تتوفّر فيه قدرة ترفعه الى مستوىٰ أداء المسؤوليات في النظام الإسلامي.

ومحصل رأي المدرسة السنيّة في الإمامة والخلافة هو أنها لا تتعدىٰ كونها قيادة سياسية، وأن شرعية التصدي لها

يتم عن طريق الانتخاب والشورىٰ أو الاستيلاء بالقوة أو الوراثة أو الوصية، كما هو واضح من تطبيقاتها العملية المضطربة بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وشرطها العدالة والعلم بالمعنى المتعارف.

ولهذا ذهب البعض يتساءل عن ضرورة وجود إمام غائب أو ضرورة أن يكون معصوماً، أو ضرورة تعيينه بنص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

أما مدرسة أهل البيت عليهم السلام فقد اتجهت في تقويم الإمامة والخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الى أنها مهمة إلهية ، كمهمة الرسول ومستمرة حتى نهاية الأرض ، فاشترطت العصمة فيها حتى قبل البلوغ بالإضافة للعلم غير المكتسب، والنص الذي يمثل القيمة الشرعية للإمام.

ولهذا كانت المدرسة السنيّة لا ترى لهذه الشروط التي لابد من توفرها في الإمام والخليفة معنىً، وغير منسجمة مع المسؤولية التي يتكفّل بأدائها الخليفة، فالشروط هنا أوسع وأضخم من مهمة الزعامة السياسية.

هذه هي العقدة ونقطة الخلاف التي تفسر لنا الاضطراب في فهم الإمامة والتشكيك في مسألة العصمة أو المسوّغ لضرورة النص.

لكن الصحيح أن الإمامة في ضوء الكتاب والسنّة ،كما هو ثابت في محلّه تتعدى هذا الفهم ولها بُعد يختلف جوهرياً

عن الفهم السطحي للإمامة الإلهية بعد النبوة.

فمدرسة أهل البيت عليهم السلام تعتقد أن دور الإمام هو المرجعية الدينية، أو أن مهمته التشريعية تمتد الى أبعاد مختلفة في العقائد والأحكام والأخلاق والقيادة، لذا وجبت طاعته ووجب اتّباعه والأخذ منه، ولهذا تكون أقوال الإمام المعصوم وأفعاله وتقريراته، حجة شرعية منجزة ومعذرة كحجية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

من هنا لزم أن يكون الإمام معصوماً كعصمة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وضرورتها في شخصه في التلقي والتبليغ، ويتضح من هذا أن العصمة بهذا المعنى ليست شرطاً لمهمة القيادة السياسية فقط.

يضاف أن مهمة الإمامة تستوجب أن يكون الإمام عالماً بما يحتاج إليه الناس، في أُمور معاشهم ومعادهم.

ولابد أن يكون أفضل من على وجه الأرض في زمانه ، كي يتأتى له أداء مسؤوليته.

والشيعة تعتقد بأنّ الرسول ليس له دور مستقل في تعيين الخليفة، بل يتم نصبه والنص عليه بأمر من الله، لأن الغاية من الإمامة وملاكها مرتبط بموضوع ختم النبوة واستمرار الهداية الربّانية على طول الخط، والحكمة من ختم

النبوة، مرتبطة بتعيين الإمـام المـعصوم، والإمـام هـو الذي سيتكفل بتوفير المصالح الضـرورية للأُمـة الإسـلامية بـعد الرسول.

إذاً، فالإمامة قيمتها عـقائدية لاكـحكم فـقهي فـرعي ، وهذه النكتة هي التي تجعل شروط الإمامة بـهذه الضـخامة والسعة، وانّها تتجاوز شروط القيادة السياسية.

فإذاكانت مهمة الإمامة تتسع لمهمة أكبر مـن القـيادة السياسية، استلزم أن تكون العصمة أحد شروطهاكما هي في النبوة.

المدارس الأُخرى

أصحاب الحديث:

يقول أصحاب الحديث بجواز الكبائر على الأنبياء قبل النبوة، وقال البعض منهم بجواز الذنوب حال النبوة باستثناء الكذب فيما يتعلق بأداء الشريعة.

ومنهم من قال بجواز الذنوب حتى حال النبوة بشرط أن يكون الذنب في السرّ دون العلانية.

ومن أصحاب هذا الاتجاه مَن يذهب الى جواز الذنوب في كل الأحوال.

المعتزلة:

واختلف المعتزلة في مسألة العصمة وحدودها الى عدة آراء:

الأول: قالوا: إنّ وقت العصمة يبدأ من حين بلوغ المعصوم، ولا يجوز عليه الكفر والكبيرة قبل النبوة، ويجوز عليهم الصغائر، إلّا الصغائر الخسيسة المتفردة كسرقة حبة أو لقمة، وكل ما ينسب فاعله الى الدناءة والضعة.

الثاني: قالوا لا يجوز أن يأتي المعصوم بصغيرة ولا كبيرة على جهة العمد، لكن يجوز على جهة التأويل أو السهو.

الثالث: قالوا لا يقع من المعصوم ذنب إلا على جهة السهو والخطأ، لكنهم مأخوذون بما يقع منهم سهواً وإن كان موضوعاً من أُممهم لقوة معرفتهم وعلو مرتبتهم.

الرابع: لا تقع الكبائر ولا حتى الصغائر المستخفة من الأنبياء قبل النبوة وفي حالها.

الأشاعرة:

قالوا كل ذنب دق أو جل فإنّه جائز على الرسل، فإنّ الأنبياء معصومون في زمان النبوة عن الكبائر والصغائر بالعمد، أما على سبيل السهو فهو جائز.

وقالوا: بجواز صدور المعصية من النبي قبل النبوة.

وعرّفها البعض منهم بأنّها: ملكة اجتناب المعاصي مع التمكن منها[١].

---

(١) جامع العلوم ٢:٣٢٥.

ومنهم من قال: تعني أن لا يخلق الله في العبد الذنب[١].

فتعريف الأشاعرة على أنه سبحانه لا يخلق في المعصومين الذنوب يفهم منه أن خلق الذنب في غير المعصومين جائز على الله، وممكن في حقّه وهذا يعني نسبة العمل القبيح الى الله تعالى، وفي اعتقادنا أن المولى لا يصدر منه إلّا الحسن ولا يفيض منه إلّا الكمال، فالله لا يخلق الذنوب في أحد من العباد فضلاً عن المعصومين.

وذهب أصحاب الحديث والمعتزلة معاً الى جواز الكبيرة والصغيرة في الإمام، لكنهم قالوا: إن الكبيرة تفسد إمامته، ويجب عزله والاستبدال به.

وبعد أن اتّضح مفهوم العصمة وحدّها عند المدرستين نشرع في تناول باقي الفقرات، والتي بها نأمل أن يتأطّر المفهوم الإسلامي للعصمة من خلال رؤية مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

مدرسة أهل البيت عليهم السلام

قال الشيخ المفيد: العصمة لطف يفعله الله بالمكلف، بحيث يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليها[٢].

---

(١) جامع العلوم ١:١٨٤.

(٢) النكت الاعتقادية مصنفات الشيخ المفيد ١٠:٣٧.

وقال السيد المرتضىٰ: العصمة ما يمتنع عنده المكلف عن فعل القبيح والاخلال بالواجب، ولولاه لم يمتنع عن ذلك، ومع تمكينه في الحالين، الأمر الذي يفعل الله تعالى بالعبد، وعلم أنه لا يقدم مع ذلك الأمر على المعصية بشرط أن لا ينهي فعل ذلك الأمر لأحد الى الالجاء[١]، وعرفها في الرسائل فقال: هي اللطف الذي يفعله تعالى فيختار العبد عنده الامتناع من فعل القبيح[٢].

وقال الشيخ الطوسي: إنّها الملكة النفسانية الحاصلة للأنبياء والأئمة عليهم السلام في تتابع الوحي وتصور الفجور ورذالة الموبقات وخسّتها، وإنّها القوة العقلية والطاقة النفسية في المعصوم الحاصلتان من أسباب اختيارية وغير اختيارية[٣].

وقال العلامة الحلي: ذهبت الإمامية كافة الى أن الأنبياء معصومون عن الصغائر والكبائر، منزّهون عن المعاصي، قبل النبوة وبعدها، على سبيل العمد والنسيان وعن كل رذيلة ومنقصة، وما يدل على الخسة والضعة، وخالفت المذاهب الأُخرى كافة في ذلك وجوّزوا عليهم المعاصي وبعضهم

---

(١) الحدود والحقائق للسيد المرتضى: ١٦٧.

(٢) الرسائل للسيد المرتضى ٣:٣٢٥.

(٣) تلخيص الشافي للشيخ الطوسي ١:٧١.

جوّزوا الكفر قبل النبوة وبعدها، وجوّزوا عليهم السهو والغلط[١].

وعرّفها الشيخ المظفر بأنّها: التنزّه عن الذنوب والمعاصي صغائرها وكبائرها وعن الخطأ والنسيان.[٢].

ثالثاً: ضرورات العصمة

وضرورة العصمة في النبوة تتجلى من خلال معرفة الأدوار والمهام الإلهية التي جاء بها الأنبياء، وقد بيّن القرآن الكريم تلك المهام والمعالم والأهداف بما يلي:

١ ـ **الدعوة الى التوحيد**: سعى الأنبياء عليهم السلام الى تحرير الناس من كل ألوان العبوديات، واخلاص عبوديتهم لله ومن أجل تحقيق هذه المهمة والارتقاء بالناس الى مستوى فهم الكمال والعبودية بمختلف صورها، تعرضوا لشتى أنواع العذاب والاضطهاد ، قال تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ** ﴾[٣] ، وواضح أن أمر العبادة لم يكن أمراً يسيراً، لأنه المحور الذي تتفرع عنه أنشطة الحياة وهي الراية التي نشب الصراع حولها منذ خُلق الإنسان.

---

(١) دلائل الصدق ١:٣٦٨.

(٢) عقائد الإمامية، الشيخ محمد رضا المظفر: ٥٤.

(٣) النحل: ٣٦.

٢ ـ حمل الرسالة وإيصالها للناس: يقوم الأنبياء عليهم السلام بإيصال الرسالة، والنصائح الإلهية للبشرية، لتوقّف إدراك المصالح والمفاسد على الرسالة ووضوحها، ولهذا مارس الأنبياء دورهم في بيان عجز البشرية عن إدراك العدالة ومعرفة الهداية بأنفسهم مالم يرتبطوا بفكر السماء ويتولوا حمله، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلاً إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾[1] و قال تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾[2].

٣ ـ تحقيق العدالة: لم تقتصر مهمة الأنبياء على الإنذار فقط ، أو بيان المعالم النظرية للرسالة وإثبات ضرورة الإيمان ونبذ الآلهة المتعددة التي لا تجر إلّا الى الظلم والفساد. ولم تتركز باتجاه التربية الفعلية فقط ، بل تتعدى ذلك فتدخل في تفاصيل حياة الناس وتهدف الى إزالة الظلم ومواجهة المستكبرين ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتٰبَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن

---

(١) الروم: ٤٧.

(٢) الأعراف: ٦٨.

﴿يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (١).

٤ ـ البشرىٰ والإنذار: مهمة أُخرى في عمل الأنبياء عليهم السلام تلك هي النصح للأُمة والاخلاص لها وتحذيرها من مخاطر الشرك، وما سيؤول إليه من انهيار للحضارات، وتبصيرهم بسنن الله في الخلق، وأن بعد الموت حياة أُخرى يعاقب فيها المسيء ويثاب فيها المحسن ، قال تعالى: ﴿**رسلاً مبشرين ومنذرين**﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿**يا أيّها النبي إنّا ارسلناك شاهداً ومبشراً ونذيرا**﴾ (٣).

فإذاكانت النبوّة تبلغ عن الله رسالته وأحكامه للناس، وتستهدف الأخذ بهم نحو الكمال الإنساني، وتتسع أهدافها لتشمل أكثر من بعد، فلابد لها إذاً من لياقات وطاقات استثنائية تؤهل الرسول للقيام بهكذامهمة، من هنا تأتي العصمة كواحدة من تلك المؤهلات ذات التأثير البالغ في عملية التربية والاصلاح ، لأن حصول الثقة والاطمئنان يشكل عامل حب له من قبل الناس وبالتالي قبول أقوال النبي والاقتداء بأفعاله التي تمثل رضى الله ، فلو لم يحصل

---

(١) الحديد : ٢٥ .

(٢) النساء: ١٦٥ .

(٣) الأحزاب: ٤٥ .

النبي على هذه الدرجة من الثقة لما أمكن التسليم لرسالته. قال الفيلسوف الطوسي: (يجب في النبي العصمة ليحصل الوثوق فيحصل الغرض)[١] ويمكن تلخيص ضروراتها بما يلي:

١ ـ لما قلنا إن الغرض من بعثة الأنبياء هو الهداية وإبعاد الناس عن الظلم والفساد، وهذا الغرض لا يحققه غير المعصوم، لأن الوسيلة للهداية هي الاقتداء بأفعال وأفكار هذا الإنسان ولا يقوى على حمل هذه المسؤولية إلّا المعصوم، لأنه أدرى الناس بمقاصد الله وأحكامه، والعقل يدرك بأن المعصوم دون غيره هو الأعرف بغرض الله وتعاليمه، لأنه أكمل الناس في الصفات ولولا ذلك لما كان معصوماً، والأكمل أقوى حجة وأنفذ في تحقيق الغرض الكامل الذي يريده الله.

أما غير المعصوم فيكون عرضة للخطأ والنسيان، فلا يمتلك القابلية والأهلية للهداية، وذلك لمساواته مع الناس، من حيث التصرف والسلوك.

٢ ـ فلو قيل: رغم ضخامة مهمة النبوة أو الإمامة وسعة المسؤولية فيهما إلّا أن العصمة غير ضرورية في النبي أو الإمام، لإمكانية التبليغ بدونها. قلنا: هذا غير صحيح، لأن

---

(١) كشف المراد: ٢١٧.

مسألة تفهيم الناس معنى العبودية وتربيتهم وإرشادهم لطريق الحق وإبعادهم عن الفساد وتنازلهم عن مغريات الدنيا تحتاج الثقة والجاذبية نحو شخص المرسل لأجل أداء دوره. أما النبي الذي يحتمل فيه الخطأ والنسيان والسهو أو ارتكاب الجرائم والعصيان فسوف يؤدي الى ابتعاد الناس عن شخصه ، وبالتالي حصول النفرة والاشمئزاز منه، ويصدق بحقه الخطاب الإلهي : ﴿**أتأمرون الناس بالبرّ وتنسون أنفسكم**﴾[1] .

٣ ـ والقول بعدم عصمة الأنبياء في السهو والخطأ والنسيان ، وكل ما أثبتناه لمعنى العصمة في المنظور الإمامي يجرنا الى جوازالطعن والشكّ في شرائعهم ، وهذا الشكّ يتفرع عنه عدم الوثوق بأقوالهم لاحتمال الخطأ والنسيان، فالزيادة محتملة في أفعالهم وأقوالهم ، ومن المحتمل عندئذ أن تجر النبيّ الشهوة، ويسقط في الاغراء، وتضعف ذاته، فيأمر وينهى انطلاقاً من تلك المؤثرات والرغبات النفسية،كما هي اعتراضات بعض الصحابة على رسول الله عندما قرر مثلاً الصلح مع المشركين، أو أمر بعدم قتل عمّه العباس في بدر ظنّاً منهم بأن هذا ميل للعمومة.

---

(١) البقرة: ٤٤.

٤ ـ والقول بعدم عصمة النبي أو الإمام يعني القول باجتماع الأمر باتباعه والنهي عن امتثال أمره، فلو فعل النبي أو الإمام معصية واقترف خطيئة ، ففي هذه الحالة ماذا يفعل المكلف والمأمور باتباعه والمقتدي بأفعاله، فهل يجب عليه الاتباع والاقتداء بسيرته أم ماذا؟

فإذا فعل المكلف القبيح فمعناه أنه خالف أمر الله بهذا الفعل واستحق عقابه ، والحال انّه منهي ، لأن الله لا يأمر بالقبيح، وإذا لم يفعل فقد خالف ، لأنّه مأمور من قبل الله بطاعة النبي مطلقاً، وبهذا تنتفي فائدة البعثة، وهذا يعني اجتماع المفسدة والمصلحة والمبغوضية في موضوع واحد وفي مصداق واحد.

٥ ـ والقول بعدم عصمة النبي أو الإمام سواء مطلقاً أو بالتفصيل يستلزم منه أن يكون النبي أو الإمام أدون الناس ، لأنه في حالة ارتكاب المعصية أو الخطأ سيؤدي الى هبوط مقام النبي، فينزل به الى مستوى البساطة لا بل يكون أقل قيمة واعتباراً بين أفراد المجتمع، بينما المقام الذي تصدّى له مقام عظيم ، ولهذا نجد القرآن الكريم يخاطب نساء النبي بغير لسان فكيف بالنبي.

رابعاً: العصمة والاختيار

لم تكن عصمة الأنبياء والأئمة هي عدم ارتكاب المعصية فحسب، إذ من الممكن أن لا يرتكب الفرد العادي معصية خلال عمره كلّه، وخاصة لو كان عمره قصيراً، بل نعني به توفره على ملكة نفسانية قوية، تمنعه من ارتكاب المعصية حتى في أشد الظروف، وهي ملكة تحصل من وعيه التام والدائم بقبح المعصية وإرادة قوية على ضبط الميول النفسية، وبما أن هذه الملكة لا تتحقق إلّا بعناية إلهية خاصة، لذلك تنسب فاعليتها الى الله، وإلّا فإنّ الله لا يمنع المعصوم من اقتراف المعصية جبراً، ولا يسلب منه الاختيار[١].

قال الشيخ المفيد: العصمة لطف يفعله الله بالمكلف حيث يمنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليها[٢].

وقال نصير الدين الطوسي: العصمة هي أن يكون العبد قادراً على المعاصي، غير مريد لها مطلقاً.

وعدم إرداته أو وجود صارفة يكون من الله لطفاً في حقّه، فهو لا يعصي الله، لا بعجزه، بل لعدم إرادته، أو لكون صارفه غالباً على إرادتها[٣].

---

(١) دروس في العقيدة الإسلامية، مصباح اليزدي: ٢٣٣.

(٢) النكت الاعتقادية، مصنفات الشيخ المفيد ١٠:٣٧.

(٣) تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل: ٥٢٥، باب العصمة.

وتقسم العصمة على نحوين: اختيارية، وغير اختيارية.

الأُولى: فضيلة لهم لأنّهم الذين يتركون داعية الذنوب، فضلاً عن نفسها، بالاختيار، وكفى به فضلاً.

الثانية: ليست بنفسها فضيلة لعدم مدخلية اختيارهم فيها، ولكن اختصاص هذه الموهبة بهم يكشف عن لياقتهم لإيهاب هذا اللطف العظيم في علم الحكيم، لأن لياقتهم حاصلة بحسن انقيادهم في علمه تعالى، ومن المعلوم أن أحسن الانقياد فعل اختياري لهم، فالعصمة فضيلة اختيارية باعتبارها أو باعتبار مكشوفها من حسن الانقياد.

ثم إنّ ترك داعية الذنوب فضلاً عن نفسها بالاختيار، إما ناشئٌ عن إيمانهم بالله واليوم الآخر، وقوة إرادتهم مع علمهم بالحقائق وتأثير المعاصي في الدنيا والآخرة، علماً بيّناً لا ستر فيه، أو عن حبهم لله تعالى حباً خالصاً لا يخالطه شيء آخر[١].

خامساً: العصمة والعدالة

تُعرّف العدالة بأنها ملكة أو هيئة أو حالة أو كيفية، باعثة نحو الاطاعة، بالإتيان بالواجبات وترك المعاصي والمحرمات[٢].

---

(١) بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية للسيد محسن الخرازي ١:٢٤٩.

(٢) الاجتهاد والتقليد، كتاب التنقيح على العروة الوثقى، السيد الخوئي: ٢٥٤.

وعرّفها البعض بأنها الإتيان بالأعمال الخارجية من الواجبات واجتناب المحرمات الناشئ من الملكة النفسانية.

وفي هذا التعريف أُشير الى المسبَّب عن العدالة، بخلاف الأوّل الذي أشار الى السبب.

وعرّفها آخر بأ نّها الاستقامة الدينية في العمل بوظائف الدين، ومانعة عن المعاصي الكبيرة، وعدم الاصرار على الصغيرة[1].

والظاهر من هذا التعريف أنه لم يشر لا من قريب ولا من بعيد الى الملكة النفسانية، بل اعتبرها أمراً خارجياً ، وهي الاستقامة الدينية في العمل.

وقد ذكرت للعدالة دواع ومناشئ:

منها: تسلط القوة العاقلة على العلم العملي، والذي سيستنتج منه أعظم مراتب العدالة، وأقوى درجات الاستقامة لغير المعصوم ، ويكون رادعاً عن المعصية ومانعاً عن ارتكاب الخطيئة، رغم وجود المقتضي لفعلها والدافع لارتكابها.

ومنها: أن يتحرك الإنسان بداعي الثواب والخوف من العقاب.

---

(١) جامع الأحكام الشرعية : ١١٨.

ومنها: ما قد يكون الداعي لتبني العدالة عاملاً خارجياً، كالشرافة والمنزلة الاجتماعية التي تمنعه من ارتكاب المعاصي.

لكن هذا الداعي لا ينسجم مع المعنى الاصطلاحي للعدالة، الذي يشترط في العدالة أن تكون بدافع الانقياد للمولى والطاعة له، وهذا غير متحقق بهذا اللون من الدوافع.

ومن هنا يتحصل أن المعصوم لا تصدر منه المعصية مطلقاً، بل لا يفكر بها أصلاً.

أما العادل فقد يصدر منه الخطأ والمعصية وقد لا يصدر، وذلك لأن المقتضي لها ودوافعها في النفس الإنسانية موجودة ،كما أن العادل إذا صدرت منه المعصية ثم تاب يرجع الى حالة الاستقامة والعدالة.

وهذه الصفة لا تنطبق على المعصوم.

ولهذا قال العلامة الطباطبائي: بأنّ كليهما ـ أي العصمة والعدالة ـ يمنعان من صدور المعصية، ولكن لا مقتضي للمعصية مع العصمة،وهناك مقتضي للمعصية مع العدالة[١].

---

(١) الميزان في تفسير القرآن، للطباطبائي ١١:١٦٣.

سادساً: العصيان والاستغفار والتوبة في حياة الأنبياء

احتجّ البعض ممّن يذهب الى جواز المعصية عند الأنبياء ضمن التفصيل المعروف كعدم العصمة قبل النبوة أو جواز المعصية للنبي في غير الأحكام أو جواز السهو والنسيان في حياتهم تماشياً مع المفردات التي وردت في القرآن الكريم، ظنّاً منهم بأنها تشير الى جواز ارتكاب المخالفة عندهم كعصيان النبي آدم وتوبة النبي موسى وإباق النبي يونس واستغفار النبي داود وما الى ذلك ممّا ورد من هذا القبيل في القرآن الكريم، ولما كثر الحديث في هذه المسألة إرتأينا أن لا نخوض في تفصيلات تلك الإشكالات، ونكتفي بالقول الذي يضمن لنا الاجابة على جميعها ويزيح الغبار الذي طرأ على مفهوم العصمة عندهم عليهم السلام .

وحين نمتلك المنظور الإسلامي إزاء تلك المشكلات فلا يبقى معنى للتمسك بتلك الايرادات كدليل لصحة القول بجواز ارتكاب المعصية عند الأنبياء.

لقد ورد النهي في القرآن الكريم على نحو ثلاثة أقسام:

١ ـ نهي مولوي إلزامي تحريمي، وملاكه المبغوضية الشديدة للمولىٰ والمفسدة، ومثاله: تحريم الخمر والزنا والكذب.. والى غيرها من المحرمات، فالشارع لا يسمح

بارتكابه ويعاقب ويعذب على فعله.

٢ ـ نهي مولوي ولكن غير إلزامي ويصطلح عليه بالنهي الكراهتي وفي ملاكه المبغوضية وفيه مفسدة، ولكن ليست بالشديدة التي تصل الى حد الإلزام ، بل يقال فيه مجال للترخيص والفعل مثل كراهة الأكل جنباً وغيرها ومرتكبها لم يخرم طاعة الله وحدود مولويته ، نعم قد فاته الأولىٰ والأفضل بفعله وتصرفه.

٣ ـ نهي إرشادي، فليس في فعله مبغوضية، ولا بتحقيقه مفسدة أُخروية وليس له بعالم الحساب والعقاب أي صلة، نعم يترتب على فعله مضار دنيوية ومفاسد آنية في دنيا العبد دون آخرته.

وبعد أن اتّضحت أقسام النهي نأتي الى مسألة أفعال الأنبياء التي قد تُفهم أنها معصية ومخالفة، فنقول: إذا كان النهي الوارد في القرآن بخصوص الأنبياء نهياً تحريمياً وتترتب عليه مبغوضية ومفسدة أُخروية ودنيوية فهذا يخل بالعصمة التي أقرها القرآن الكريم في أكثر من موضع ويلزم منه القول بعدم عصمة الأنبياء ، أما إذا استفدنا واستظهرنا أن المراد بالنهي في القرآن الكريم هو النهي الإرشادي فلا يبقى محل للاشكال ولا مورد للاعتراض، وبنفس هذا

التصوير يمكن التعامل مع المفردات الأُخرى التي وردت الإشارة إليها في القرآن الكريم.

فالاستغفار أو التوبة وأمثالهما لا تبرر لنا القول بجواز المعصية على الأنبياء.

جاء في حديث علي بن محمد الجهم عن الرضا عليه السلام وقد سأله قائلاً:

«يابن رسول الله أتقول بعصمة الأنبياء؟ قال: **نعم**، قال: فما تعمل في قوله تعالى: ﴿**وعصى آدم ربّه فغوىٰ**﴾...

فقال الرضا عليه السلام: **ويحك يا علي، اتق الله ولا تنسب أنبياء الله الى الفواحش، ولا تتأوّل كتاب الله برأيك، فإنّ الله يقول:** ﴿**وما يعلم تأويله إلّا الله والراسخون في العلم**﴾[1].

أما قوله عزّ وجلّ في آدم عليه السلام : ﴿**فعصى آدم ربّه فغوى**﴾ **فإنّ الله عزّ وجل خلق آدم حجة في أرضه وخليفة في بلاده ، ولم يخلقه للجنة ، وكانت المعصية في آدم في الجنة لا في الأرض، وعصمته يجب أن تكون في الأرض ليتم مقادير أمر الله عزّ وجل ، فلمّا أهبط الى الأرض وجُعل حجة وخليفة عصمه الله بقوله عزّ وجلّ:** ﴿**إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين**﴾.

---

(١) آل عمران: ٧.

في هذه الرواية إشارة واضحة الى أن اختبار آدم لم يكن في هذه الأرض وليس ذاك عالم تكليف، لأن عالم التكليف هو الذي يكون فيه آدم عليه السلام حجة على العباد وهو عالم الأرض.

كما يمكن القول بأن خطيئة آدم لم تكن معصية لأمر مولوي بل إنها تمثل معصية لنهي إرشادي، ولهذا لم تستتبع عقوبة أُخروية أو طرداً من رحمة الله، بل أدّت الى فقدان نعيم الجنة. وجعل النبي آدم حجة وخليفة يستلزم منه العصمة التي لا فيها ظلم و لاخطيئة تستوجب عقوبة وعذاب.

أما مفردة الاستغفار فلا شك في عدم حاجة النهي الإرشادي الى الاستغفار، كما ليس بالضرورة دائماً أن يكون منشأ الاستغفار هو الذنب، فقد يكون صاحب الاستغفار ذا مقام شامخ فيأتي الاستغفار منه كتعبير عن مقام عالي في العبودية له سبحانه، لأن الاعتراف بالتقصير والشعور بالذنب والذلة أمام عزّة المعبود من أعظم التفاني في معرفة الله سبحانه، ولهذا كان نبي الرحمة صلى الله عليه وآله وسلم من المستغفرين، وقد ورد في القرآن طلب الاستغفار من النبي رغم عدم ارتكابه أي ذنب أو خطيئة قال تعالى: ﴿..فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً﴾[1].

---

(١) النصر: ٣.

وواضح أن مجيء نصر الله ودخول الناس في دين الله أفواجاً ليس بذنب ليوجب الاستغفار.

أما التوبة فقد فسّرت بمطلق الرجوع بذنب وبدون ذنب،كما في قوله تعالى: ﴿**وإليه متاب**﴾[١].

كما تعني التوبة الرجوع من التشديد الى التخفيف[٢] ومنه قوله تعالى: ﴿**علم أن لن تحصوه فتاب عليكم**﴾[٣] ومن الحظر الى الإباحة ومنه قوله تعالى: ﴿**تختانون أنفسكم فتاب عليكم**﴾[٤].

ثم لا تنحصر مناشئ التوبة بالذنب ،كما يشهد على ذلك قوله تعالى: ﴿**فلمّا أفاق قال سبحانك تبت إليك**﴾[٥].

أي رجعت الى معرفتي بك عن جهل قومي، فلا ذنب في مقام موسى ولا محل للخطيئة حتى يطلب موسى التوبة، وعليه فإنّ معنى التوبة أوسع من الذنب والخطيئة.

وأما الظلم فيمكن تقسيمه الى قسمين:

---

(١) الرعد: ٢٠.

(٢) مجمع البحرين ٢:١٥.

(٣) المزمل: ٢٠.

(٤) البقرة: ١٨٧.

(٥) الأعراف: ١٤٣.

الأول: ظلم للنفس، وهو إيقاعها في مشاكل الدنيا ومتاعبها، لأنه لم يرع مواضع الأشياء ومواقعها الطبيعية فينحرف عنها ويضّل وهذا ظلم للنفس، ولكن تحتمل النفس متاعبه ومشاقّه في الدنيا كالذين يظلّون الطريق ويتيهون عن الجادة الموصلة فيتحملون مشاق تيههم.

والثاني: ظلم للنفس بايقاعها في عقاب التحريم وغضب المخالفة الإلهية وكلا القسمين داخلان في تعريف الظلم ولا يصح حمل الظلم الذي ورد على لسان الأنبياء على الظلم الثاني.

وهذا القدر يكفي لتطبيقه على الموارد التي يفهم منها عدم عصمة الأنبياء عليهم السلام.

سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونسيانه

استدلّ البعض على وقوع السهو من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بأنّ الله سبحانه أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ بعد نسيانه ـ بعدم القعود مع الظالمين، حينما يذكر قوله تعالى: ﴿**وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَانُ فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّالِمِينَ**﴾ بعد قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ**﴾[1][2].

---

(١) الأنعام: ٦٨.

والنسيان في الآية المباركة لم يصدر من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فلم يكن الغرض من خطابه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك هو توجيه التكليف إليه، بل المراد من الخطاب هو جعل التكليف لسائر المؤمنين؛ وذلك لأن الخطابات القرآنية ـ كما ذكر أهل البلاغة وأصحاب التفسير ـ نزلت على نحو: (إيّاك أعني واسمعي يا جارة)[٣]، نظير نهي الأب عندما يريد أن ينهى أولاده عن فعل شيء قبيح فيوجه الخطاب الى ولده الأكبر وهو يعلم أنه لا يفعله فيرتدع الباقون، وهذا الأُسلوب في الخطاب من روائع الكلام، فإن توجيه النهي لأقرب الناس من المتكلم ـ مع ثقته به واطمئنانه بعدم قيامه بالفعل المنهي عنه ـ موجب لردع الآخرين وزجرهم بنحو أقوى من اختصاص الخطاب بغيره وتوجيهه الى الآخر المقصود بالنهي، والمسوغ لهذا اللون من الخطاب مع علم المتكلم بعدم عصيان المخاطب هو وجود ملاك النهي فيه، أي القدرة على المخالفة والعصيان وإلّا كان الخطاب لغواً، وكذلك الأمر في الخطابات القرآنية ومنها الآية الكريمة المذكورة، فإنّ المصحح لها مع علمه تبارك وتعالى بعصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونزاهته هو وجود ملاك النهي وهو قدرته على المخالفة

(٢) ينقل هذا القول عن الجبائي، راجع بحار الأنوار ٩٨:١٧.

(٣) مجمع الأمثال ٤٩:١، والقائل سهل بن مالك الفزاري.

والمعصية، إذ العصمة لا تسلب المعصوم قدرته على المخالفة كما مرّ الكلام عنها، فالله سبحانه وتعالى يوجه الخطاب الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعدم الجلوس في المكان الذي يساء فيه الى القرآن والدين حتى يعلم الناس بعدم جواز الجلوس في مثل ذلك المكان وأن هذا الحكم موجه للجميع من دون أن يراد صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: ﴿وإما يُنسينك﴾ أنّه سيقع في هذا النسيان بالفعل، وعليه فلا دلالة في هذه الآية على تحقق النسيان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم[1].

الأدلّة النقلية على عصمة الأنبياء عليهم السلام

أما الأدلة النقلية على عصمة الأنبياء فيمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ عبر القرآن الكريم عن بعض الأفراد بأنّه مُخلَص وهذه المفردة التي هي بفتح اللام غير المفردة التي بكسر اللام.

فالأُولى إشارة الى أن الله جعل الشخص مخلَصاً.

أما الثانية فتشير الى أن الشخص يمارس عمله باخلاص ونيّة صادقة مخلصة.

والمخلَصون لا يطمع في إغوائهم حتى الشيطان، ومن

(١) نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لآية الله محمد جواد التبريزي: ٣٨.

هنا أقسم على إغواء بني آدم جميعهم واستثنى المخلَصين، كما جاء في قوله تعالى:

﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾[1].

ولاشك في أن مبعث يأس الشيطان من إغوائهم انّما هو؛ ما يملكونه من تنزيه وصيانة من الضلال والآثام، وإلّا فإنّ عداءه شامل حتى لهؤلاء، ولوكان يمكنه إغواؤهم لما تخلّى عن إغوائهم وأعرض عنهم.

إذاً فعنوان (المخلَص) مساوٍ لـ (المعصوم)، وإنّه وإن لم يوجد دليل على اختصاص هذه الصفة بالأنبياء، إلّا أنّه لا يمكن الشك في شمولها لهم. وقد اعتبر القرآن الكريم بعض الأنبياء من المخلَصين كما جاء في قوله تعالى:

﴿وَٱذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي ٱلأَيْدِي وَٱلْأَبصَارِ* إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾[2].

وقوله تعالى:

﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصاً وَكَانَ رَسُولاً نَّبِيّاً﴾[3].

---

(١) سورة ص: ٨٢ـ٨٣.

(٢) سورة ص: ٤٥ـ٤٦.

(٣) مريم: ٥١.

وكذلك اعتبر السبب في تنزّه يوسف عليه السلام عن الانحراف في أشدّ الظروف هو أنّه كان مخلَصاً، كما في قوله تعالى:

﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾[1]

٢ ـ لقد فرض القرآن الكريم على البشر اطاعة الأنبياء بصورة مطلقة كما جاء في قوله تعالى:

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[2].

وإنّما تصحّ اطاعتهم المطلقة فيما لو كانت في مسار اطاعة الله وبموازاتها، بحيث لا تكون اطاعتهم منافية لاطاعة الله، وإلّا فإنّ الأمر بالاطاعة المطلقة لله تعالى، والأمر بالطاعة المطلقة لمن هم معرّضون للخطأ والانحراف سيكونان على طرفي نقيض.

٣ ـ لقد خصّص القرآن الكريم المناصب الإلهية لأُولئك الذين لم يتلوّثوا بـ (الظلم)، يقول تعالى في جوابه لإبراهيم عليه السلام الذي طلب منصب الإمامة لأبنائه: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3].

---

(١) يوسف: ٢٤.

(٢) النساء: ٦٤.

(٣) البقرة: ١٢٤.

ونحن نعلم أن كل معصية هي ظلم للنفس على الأقل، وكل عاصٍ ومذنب ظالم في عرف القرآن، إذاً فالأنبياء أصحاب المنصب الإلهي ـ النبوة ـ لابدّ أن يكونوا منزّهين عن كل ظلم ومعصية.

سابعاً: العصمة وضرورتها في الإمام

تعتقد الإمامية أن العصمة مطلقة في النبي والإمام، وتعني أنّه معصوم عن الذنب ومنزّه عن الخطأ والنسيان والسهو، ولا يتلبس بالجهل والغفلة، سواء كان ذلك قبل البعثة أو الإمامة أو بعدها، فهو إنسان كامل لا يعتريه النقص البشري ولا يغلب عليه الميل النفساني من ولادته الى مماته، فهو معصوم في معتقده وفي أفعاله الدينية وفي تكاليفه الشرعية وفي تبليغه للأحكام الشرعية الإلهية ومستقيم في طباعه.

وتأتي العصمة وضرورتها في الإمامة تبعاً لضرورة الإمامة بعد النبوة، ولهذا استدلّ الإمامية على وجوب الإمامة بقاعدة اللطف، أي أن الإمامة لطف من الله عزّ وجل كما هي النبوة.

واللطف فيض إلهي، لأن المولىٰ حينما خلق الإنسان أراد له أن يصل الى منتهى كماله الإنساني، ولما كان الإنسان

ملهماً بنوازع الخير والشر: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[1] فهو ميّال الى الداني ويترك ما جُعل سبباً لكماله، فمن لطفه سبحانه ورحمته الواسعة أن يهيّئ له سُبل الهداية، ولهذا فقد أرسل الأنبياء ليتكفّلوا بهداية الإنسانية.

وبنفس هذا التأسيس تأتي الحاجة للإمام المعصوم بعد غياب النبي باستثناء الوحي، فاللطف الذي هو فيض من المولىٰ وأدىٰ الى مجيء النبوة لا ينقطع حين غياب النبي، لأن الداعي باقٍ.

ومن ضرورات العصمة للإمام: أن وجود الإمام في وسط الأُمة يمثل خطاً طبيعياً للرسالة وامتداداً لنبيّها، فعلى هذا الأساس يكون عاملاً لبناء الرسالة ومرجعاً لهداية الناس، ذلك لأن الهدف من حركة الإنسان ووجوده هو الوصول الى أرقىٰ المراتب في الكمال الإنساني، وإذا كان هذا الهدف فهو إذاً بحاجة الى إمام معصوم يربط بين عالم الغيب المتعالي والنوع الإنساني المحتاج.

ومن هذا المنطلق تأتي مسألة قبول الأُمة لإرشاداته، لأنه الممثل للنبوة، وتتأكد الطاعة والقبول لشخصه فيما إذا كان معصوماً، أما إذا كان غير معصوم فسوف يبرر للأُمة عدم

---

(١) الشمس: ٧ـ٨.

طاعته وقبول أوامره ، وإذا لم تصدقه الأُمة سيؤدي هذا الأمر بطبيعة الحال الى ظلال الأُمة وعدم تحقق الغرض الإلهي.

ولا يوجد أي مانع من أن يكون الإمام معصوماً ، مادام المولى قادراً على تحقيق ذلك، ولا يوجد محذور عقلي في نفس القابل ، وقد أثبتنا ذلك في عصمة الأنبياء.

وتأتي مسألة أُخرى وهي أن الشريعة التي جاء بها النبي خالدة وعامة لكل البشر وعلى مختلف الأزمنة ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[1] ، اذاً فهو مشروع لكل الأُمم ، وإذاكان بهذه السعة وهذا الامتداد فلابد من وجود عمر يمتد بامتدادها من أجل أن يساير النبي مشروعه حتى اكتماله واقتطاف ثماره ، ولماكان عمر النبي قصيراً ومحدوداً في مدته ، فلابد أن يلحق عمر النبي عمر آخر أطول منه يمتاز بنفس الطاقات والصفات والمؤهلات حتى تحقيق الغرض الإلهي.

وحيث لا يمكن أن يكون هذا القائد نبيّاً، لأنه لا نبي بعد رسول الله، فيبقى الأمر محدوداً بالإمام المعصوم، وهذا الأمر تؤكّده كثير من الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية[2].

قال السيد المرتضى:

---

(١) الأنبياء: ١٠٧.

(٢) مسند أحمد ١: ٧٩، ٨٧ و ٣: ٣٢ و ٦: ٣٦٩.

فأما الطريق الذي به يعلم أن الأئمة عليهم السلام لا يجوز عليهم الكبائر في حال الإمامة، فهو أن الإمام إنّما احتيج إليه لجهة معلومة، وهي أن يكون المكلفون عند وجوده أبعد من فعل القبيح وأقرب من فعل الواجب فلو جازت عليه الكبائر لكانت علّة الحاجة إليه ثابتة فيه، وموجبة وجود إمام يكون إماماً له، والكلام في إمامته كالكلام فيه، وهذا يؤدي الى وجود ما لانهاية له من الأئمة، وهو باطل، أو الانتهاء الى إمام معصوم، وهو المطلوب.

وممّا يدل أيضاً على أن الكبائر لا تجوز عليهم، أن قولهم قد ثبت أنّه حجة في الشرع كقول الأنبياء عليهم السلام ، بل يجوز أن ينتهي الحال الى أن الحق لا يعرف إلّا من جهتهم، ولا يكون الطريق إليه إلّا من أقوالهم، وإذا ثبت هذا جملة جروا مجرى الأنبياء عليهم السلام فيما يجوز عليهم وما لا يجوز، فإذاكنا قد بيّنا أن الكبائر والصغائر لا يجوزان على الأنبياء عليهم السلام قبل النبوة ولا بعدها، لما في ذلك من التنفير عن قبول أقوالهم، ولما في تنزيههم عن ذلك من السكون إليهم، فكذلك يجب أن يكون الأئمة عليهم السلام منزّهين عن الكبائر والصغائر قبل الإمامة وبعدها، لأن الحال واحدة[1].

(١) تنزيه الأنبياء، الشريف المرتضى: ٢٢.

وهناك من يذهب الى أن البديل للإمام المعصوم هو الأُمة ، فعقل الأُمة ووعيها ورشدها الإسلامي ووجود المصلحين والأخيار فيها، يؤهّلها للقيام بدور الإمامة بدل الشخص المعصوم، والأُمة كنائبة لتولّي رعاية الشريعة وحفظها لا تختار الباطل ولا تنحدر نحو الهاوية، بفعل وجود عوامل شرعية مرة وعقلائية أُخرى.

ويعترض هذا التوجيه سؤال هو : هل يجوز على الأُمة الخطأ والنسيان والتضليل والانحراف أم لا؟

بالتأكيد سيكون الجواب إيجابياً، فلا يتصور أحد عدم نسيان الأُمة وعدم خطئها واختلافها، فلو نظرنا الى الحقائق القرآنية التي تحدثت عن اختلاف الأُمم في الماضي، قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَاتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ﴾[1]. وقال أيضاً: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَٱخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ ٱلْبَيِّنَاتُ﴾[2] لانتهينا الى عدم عصمة الأُمم وعدم عصمة الأُمة الإسلامية بشكل خاص، لوجود الاختلافات والانقسامات التي أصابتها بعد غياب صاحب الرسالة، فضلاً عن كونها أُمة لا تختلف في طبائعها وميولها،

(١) البقرة: ٢١٣.

(٢) آل عمران: ١٠٥.

وأن الاختلاف الذي يكون سبباً لتمزقها لابد له من مرجع ورئيس يحسم بقرار المعصوم ذلك النزاع والاختلاف وعدم صلاحية فئة من الأُمة لرفع الظلم والفساد عن الأُخرى، لادعاء الثانية بأنها تريد رفعه عن أُختها أيضاً.

الأدلة النقلية على عصمة الأئمة عليهم السلام

أما الأدلة النقلية على عصمة أئمة أهل البيت عليهم السلام القرآنية والروائية فكثيرة، نقتصر على ذكر نماذج منها:

١ ـ آية التطهير

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[1].

إن الآية تنص على حصر إرادة الله تعالى هنا في إذهاب الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم تطهيراً كاملاً شاملاً، وهذا الحصر إنّما هو بالنسبة الى ما يتعلق بأهل البيت، وإلا فإن لله تعالى إرادات تشريعية وتكوينية غيرها بالضرورة، فالمعنى أن إرادة إذهاب الرجس والتطهير مختصة بهم دون غيرهم، فتصير في قوة أن يقال: يا أهل البيت، أنتم الذين يريد الله أن يذهب عنكم الرجس ويطهركم من الأدناس. فالإرادة هذه تكوينية لا محالة، فإن الإرادة التشريعية للتطهير لا تختص

(١) الأحزاب: ٣٣.

بقوم دون قوم وبيت دون بيت. والإرادة التكوينية منه تعالى لا تنفك عن المراد. فتطهير أهل البيت من الرجس أمر واقع بإرادة الله تعالى، فهم المعصومون من الذنوب والآثام والاخطاء.

هذا هو الظاهر من نفس الجملة بصرف النظر عما قبلها.

وروايات نزولها في أهل البيت ـ أهل بيت الوحي المطهّرين، النبي وعلي وفاطمة والحسن والحسين ـ دون غيرهم كثيرة جداً تربو على سبعين حديثاً من طرق الفريقين، وإذا لم يكن مثل هذه الروايات معتمداً عليها فبأي حديث بعده يؤمنون؟!

وهذه الروايات التي روتها الشيعة بطرقهم، عن أمير المؤمنين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وعلي بن موسى الرضا عليهم السلام وعن أُم سلمة وأبي ذر وأبي ليلى وأبي الأسود الدؤلي وعمر بن ميمون الأودي وسعد بن أبي وقاص، وروتها السنة بأسانيدهم عن أُم سلمة وعائشة وأبي سعيد الخدري وسعد ووائلة بن الأصقع وأبي الحمراء وابن عباس وثوبان مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الله بن جعفر وعلي بن أبي طالب والحسن بن علي عليهم السلام، كلها تدل على أن الآية نزلت في الخمسة الطيبة: رسول الله وابن عمه علي وبنته فاطمة وسبطيه الحسنين عليهم السلام، وهم المرادون

بأهل البيت دون غيرهم[١].

ونطالع بهذا الصدد ما جاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل كأحد النماذج التي تؤكد هذه الواقعة.

روى عبدالله بن أحمد بن حنبل في مسنده عن أبيه عن شداد أبي عمار، قال: دخلت على واثلة بن الأصقع وعنده قوم فذكروا علياً، فلما قاموا، قال: ألا أُخبرك بما رأيت من رسول‌الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قلت: بلى، قال: أتيت فاطمة عليها السلام أسألها عن علي، قالت: **توجّه، الى رسول الله** صلى الله عليه وآله وسلم. فجلست انتظره حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه علي وحسن وحسين عليهم السلام آخذاً كل [واحد] منهما بيده حتى دخل، فأدنى علياً وفاطمة فأجلسهما بين يديه، وأجلس حسناً وحسيناً كل واحد منهما على فخذه، ثم لف عليهم ثوبه ـ أو قال: كساءاً ـ ثم تلا هذه الآية: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ وقال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي، وأهل بيتي أحق**»[٢].

---

(١) راجع الإمامة والولاية لجمع من العلماء: ١٥٠.

(٢) مسند أحمد ٤:١٠٧، أجمع المفسرون على نزول آية التطهير في فضل ←

وجاء أيضاً في الدّر المنثور، عن أُمّ سلمة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان بينهما على مقامة له عليها كساء خيبري فجاءت فاطمة عليها السلام ببرمة فيها حريرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **ادعي زوجك وابنيك حسناً وحسيناً** فدعتهم فبينما هم يأكلون إذ نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿**إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيرا**﴾ فأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفضلة إزاره فغشاهم إياها، ثم أخرج يده من الكساء وأومأ بها الى السماء، ثم قال: «**اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي وخاصّتي فاذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرا**» قالها ثلاث مرات[1].

← (أصحاب الكساء) في بيت أُم سلمة وروي متواتراً عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، وكثير من الصحابة، وهذا انموذج من مصادره: الحافظ الكبير، الحنفي المعروف بالحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل ٢:١٠ ـ ١٩٢ بعدّة أسانيد، والحافظ جلال الدين السيوطي في الدر المنثور ٥:١٩٨ بطرق، وكذا الطحاوي في مشكل الآثار ١:٢٣٨ ـ ٣٣٢ والحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد٩:١٢١ و ١٤٦ و ١٦٩ و ١٧٢ وأحمد بن حنبل في مسنده ١:٢٣٠ و ٤:١٠٧ وابن حجر في الصواعق: ٨٥ والطبري في تفسيره ٢٢:٥ و ٦ و ٧ وابن الأثير في أُسد الغابة ٤:٢٩ والنسائي في خصائصه: ٤.

(١) الدر المنثور للسيوطي ٥:١٩٨، تفسير الآية: ﴿إنّما يريد الله...﴾

٢ ـ آية المباهلة

قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِمَا جَاءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِل فَنَجْعَلْ لَعْنَت ٱللّهِ عَلَى ٱلْكَاذِبِينَ ﴾[1].

يتضمن الأمر بدعوة الأبناء والنساء والأنفس ـ بصيغ الجمع في الجميع ـ وامتثال هذا الأمر يقتضي إحضار ثلاثة أفراد من كل عنوان لا أقل منها، تحقيقاً لمعنى الجمع. لكن الذي أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مقام امتثال هذا الأمر على ما يشهد به صحيح الحديث والتاريخ لم يكن كذلك، وليس لفعله صلى الله عليه وآله وسلم وجه إلا انحصار المصداق في ما أتى به. فالآية بالنظر الى كيفية امتثالها بما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم تدل على أن هؤلاء هم الذين كانوا صالحين للاشتراك معه في المباهلة، وأنهم أحب الخلق إليه، وأعزهم عليه، وأخص خاصته لديه، وكفى بذلك فخراً وفضلاً.

ويؤكد دلالتها على ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان له عدّة نساء ولم يأت بواحدة منهن سوى بنت له، فهل يحمل ذلك إلا على شدّة اختصاصها به وحبه لها، لأجل قربها الى الله وكرامتها عليه؟

كما أن انطباق عنوان «النفس» على علي عليه السلام لا غير،

---

(١) آل عمران: ٦١.

يدل على أعظم فضيلة وأكرم مزية له عليه السلام ، حيث نزل منزلة نفس النبي صلى الله عليه وآله وسلم[١].

ويؤيده ما رواه الفريقان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، حيث قال لعلي عليه السلام: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبي بعدي**»[٢] وقوله «**أنت مني وأنا منك**»[٣].

وقد احتجّ مولانا أمير المؤمنين عليه السلام بهذه الفضيلة يوم الشورى واعترف بها القوم ولم ينكروا عليه. وقد بلغ الأمر من الوضوح مبلغاً لم يبق فيه مجال للإنكار من مثل ابن تيمية. فقد اعترف بصحة الحديث القائل: بأن نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الآية هو علي عليه السلام، إلّا أنه جعل ملاك التنزيل هو القرابة. ولما التفت الى انتقاضه بعمّه العباس حيث إن العم أقرب من ابن العم قال: «إن العباس لم يكن من السابقين، ولا كان له اختصاص بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم كعلي». فاضطر الى

---

(١) التفسير الكبير، للفخر الرازي: ٨/٨١، تفسير الآية ٦١ من سورة آل عمران، المسألة الخامسة.

(٢) قد أنهى البحراني الروايات الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمشتملة على هذه العبارة من طرق السنّة الى مائة حديث ومن طرق الشيعة الى سبعين حديثاً، فراجع غاية المرام وحجة الخصام،: ١ / ١٠٩ ـ ١٥٢.

(٣) خصائص أمير المؤمنين للنسائي: ٨٨.

الاعتراف بأن مناط تنزيل علي عليه السلام منزلة نفس النبي[١] ليس هو القرابة فقط، بل سبقه الى الإسلام واختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم. وهل يكون اختصاصه به صلى الله عليه وآله وسلم إلا لأجل أفضليته من غيره وأقربيته الى الله سبحانه؟![٢]

ثم إن في قوله تعالى: ﴿ نَدْعُ أَبْنَاءَنَا... ﴾ إشارة الى أن لغيره صلى الله عليه وآله وسلم شأناً في الدعوة الى المباهلة، حيث أضاف الأبناء والنساء الى ضمير المتكلم مع الغير، مع أن المحاجّة كانت معه صلى الله عليه وآله وسلم خاصة، كما يدل عليه قوله تعالى ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ.. ﴾. وهذا هو الذي يستفاد من قوله تعالى: ﴿ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿ قُلْ هٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾[٤] كما يؤيده ما ورد فيها من الروايات، وهو مقتضى إطلاق التنزيل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام **«أنت مني بمنزلة هارون من موسى»**.

ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى

---

(١) سنن الترمذي: ٥/٥٩٦، حديث ٣٧٢٤.

(٢) منهاج السنّة ابن تيمية: ٤/٣٣، البرهان التاسع.

(٣) هود: ١٧.

(٤) يوسف: ١٠٨.

﴿ٱلْكَاذِبِينَ﴾[١]، فإن المراد بالكاذبين هنا ليس كل من هو كاذب في كل إخبار ودعوى، بل المراد هم الكاذبون المغرضون في أحد طرفي المحاجّة والمباهلة، فلا محالة يكون المدعي في كلا الجانبين أكثر من واحد، وإلّا لكان حق الكلام أن يقال مثلاً: «فنجعل لعنة الله على من هو كاذب» حتى يصح، انطباقه على الفرد أيضاً. فالمشتركون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المباهلة شركاء له في الدعوى.

وحيث إن المحاجّة إنّما وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين النصارى، لا لمجرد الدعوى بل لأجل دعوتهم الى الإسلام، وأن الحضور للمباهلة كان تبعاً لتلك الدعوى والدعوة، فحضور من حضر أمارة على كون الحاضرين مشاركين له في الدعوى والدعوة معاً.

والروايات التي صدرت من الصحابة في آية المباهلة كثيرة جداً، كرواية جابر بن عبدالله، والبراء بن عازب، وأنس بن مالك، وعثمان بن عفان، وعبدالرحمن بن عوف، وطلحة، والزبير، وسعد ابن أبي وقاص، وعبدالله بن عباس، وأبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم، ورواية جمع من التابعين عنهم كالسدي والشعبي والكلبي وأبي صالح،

---

(١) آل عمران: ٦١.

وطبقات المحدثين والمؤرخين والمفسرين على إيداعها في موسوعاتهم كمسلم، والترمذي، والطبري، وأبي الفداء، والسيوطي، والزمخشري، والرازي باتفاق الروايات وصحتها(١).

قال جابر: فيهم نزلت ﴿ نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ قال جابر: (أنفسنا) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلي عليه السلام و (أبناءنا) الحسن والحسين عليهما السلام و (نساءنا) فاطمة عليها السلام(٢).

وإذا كان الإمام علي عليه السلام نفس النبي وأنّه بمنزلته إلّا أنه ليس بنبي.

يلزم منه أن تكون الصفات الأُخرى الثابتة للنبي ، ومنها العصمة ثابتة للإمام عليه السلام إلّا أنه ليس بنبي.

٣ ـ آية الإمامة

قوله تعالى: ﴿**وَإِذِ ٱبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّالِمِينَ**﴾(٣)

يمكن الاستفادة من هذه الآية بوجهين الأول: فيها إشارة من أنّ الإمامة لا تكون إلّا بالنص، والثاني: شرط

---

(١) الإمامة والولاية لجمع من العلماء: ١٣٨.

(٢) غاية المرام: ٣٠١ الحديث ٧.

(٣) البقرة: ١٢٤.

العصمة في الإمام.

تقريب الاستدلال بطريقين:

الأول: الإمامة لا تكون إلّا بالنص بدليل أنّ الإمامة عهد من الله، كما هو صريح الآية، وهذا العهد لا يمنح إلّا من قبل الله، حيث يشاء من عباده ولذا جاء في الآية تعبير الظالمين ولم يُعبّر بـ (الظالمون)، لأن الظالمين مفعول به فالعهد يقع على الإنسان المختار للإمامة، لا الإنسان يقع عليها وهذا يعني أنه ليس لأحد أن يدّعيها لأن الارتقاء إليها ليس بمقدور الإنسان ولا باختياره فهي منصب ربّاني مختص به لا يشاركه في تعيينها أحد وبهذا تسقط كل الأُطروحات البديلة لمنصب الإمامة التي اخترعها الإنسان مثل الشورى أو الانتخاب أو البيعة أو العهد أو الوراثة.

الثاني: أن المولى قد صرح بأن موقع الإمامة والتصدي لها لا تكون إلّا لمن هو معصوم وهذا الشرط الذي سجله المولىٰ يعنى أنه سبحانه لا يختار الظالم للإمامة اطلاقاً، فاذا ادّعى الإمامة أحد وخطّ لنفسه صيغة جديدة وتجاوز المنصوص عليه المسدد منه سبحانه فهو ظالم بلاشك[1].

---

(١) قد بيّن السيد الطباطبائي قدس سره في تفسيره الميزان وهو في معرض تفسير الآية قائلاً:

←

→ ويستنتج من هنا أمران:

أحدهما: أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً عن الضلال والمعصية، وإلّا كان غير مهتد بنفسه، كما مرّ، كما يدل عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿**وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين**﴾ الأنبياء: ٧٣. فأفعال الإمام خيرات يهتدي إليها لا بهداية من غيره بل باهتداء من نفسه بتأييد إلهيّ، وتسديد ربّاني، والدليل عليه قوله تعالى: «فعل الخيرات» بناءً على أن المصدر المضاف يدلّ على الوقوع، فـفرق بين مثل قولنا: وأوحينا إليهمأن افعلوا الخيرات... الخ فلا يدلّ على التحقق والوقوع بخلاف قوله: ﴿وأوحينا **إليهم فعل الخيرات**﴾ فهو يدل على أن ما فعلوه من الخيرات إنّما هو بوحي باطني وتأييد سماويّ.

الثاني: عكس الأمر الأوّل وهو أن من ليس بمعصوم فلا يكون إماماً هادياً الى الحق البتة.

وبهذا البيان يظهر: أن المراد بالظالمين في قوله تعالى: ﴿**قال ومن ذريّتي قال لا ينال عهدي الظالمين**﴾... الخ مطلق من صدر عنه ظلمٌ ما، من شرك أو معصية، وإن كان منه في برهة من عمره، ثم تاب وصلح.

وقد سئل بعض أساتيذنا رحمه الله : عن تقريب دلالة الآية على عصمة الإمام.

فأجاب: أنّ الناس بحسب القسمة العقلية على أربعة أقسام: من كان ظالماً في جميع عمره، ومن لم يكن ظالماً في جميع عمره، ومن هو ظالم في أول عمره دون آخره، ومن هو بالعكس هذا. وإبراهيم عليه السلام أجلّ شأناً من أن يسأل الإمامة للقسم الأول والرابع من ذريّته، فبقي قسمان وقد نفى الله

←

٤ ـ حديث الثقلين

جاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال: «**إنّي أُوشك أن أُدعى فأُجيب ، وإنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله حبل مدود من السماء الى الأرض وعترتي أهل بيتي وإن اللطيف الخبير أخبرني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما**»[1].

ويعتبر هذا الحديث من الأدلة الواضحة في إمامة وعصمة أهل البيت عليهم السلام ،كما أنّه لا شائبة في سنده ولا خدشة في اعتباره.

ويمكن بيان عصمة الأئمة في هذا الحديث بما يلي:

الأوّل: أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأُمة الإسلامية بعده أن تتمسك بالقرآن الكريم، وأهل البيت عليهم السلام والتمسك بهما يورث النجاة ويمنع من الضلالة عن الأُمة، ويدفع البشرية نحو الهداية.

فقد جاء في الصواعق المحرقة:

← أحدهما، وهو الذي يكون ظالماً في أول عمره دون آخره، فبقي الآخر، وهو الذي يكون غير ظالم في جميع عمره. الميزان: ٢٧٦/١ ط ٣ طهران ١٣٩٧ .

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٧:٣، ٢٦، ٥٩ .

«**فلا تقدموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا**»[١].

والأمر النبوي منصبّ على التمسك بهما وكلنا يعلم أن التمسك بالقرآن الكريم يعني التمسك بمنهج لا يخطئ وبقول لا يكذب فهو منبع التعاليم الحقة ومصدر السيرة الصالحة فهو يهدي للتي هي أقوم.

﴿**كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَاتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ**﴾[٢].

فالقرآن ﴿**لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه**﴾ وهو عاصم لمن تمسك به، وقد قرن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل البيت بالقرآن وجعلهما على حدٍ سواء في التمسك.

والنجاة تقترن بهما ملازمة لكليهما، فلا التمسك بالقرآن وحده كافٍ، ولا بهم ـ أهل البيت ـ دون القرآن مغنٍ.

وبما أن القرآن معصوم كذلك أهل البيت معصومون، فلو كان في القرآن خطأ أو اشتباه لما أمر النبي بالتمسك به، كذلك أهل البيت عليهم السلام معصومون بالمقارنة والملازمة، ويعني التمسك بهما أي طاعتهما، وطاعتهما مطلقاً يعني كونهما معصومين ووجوب الطاعة مطلقاً، يعني كون صاحبها

---

(١) الصواعق المحرقة لابن حجر: ١٤٨.

(٢) ابراهيم: ١.

معصوماً من الزلل مطهراً من الذنوب، فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بطاعته مطلقاً فلو أخطأ أو أذنب فهذا يعني أن النبي قد أمر باتباع الخطأ والذنب، وهذا محال على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأنه لا يتكلم عن نفسه ولا ينطق عن ذاته بل هو وحي يوحىٰ.

الثاني: حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنهما لن يفترقا يوماً من الأيام، وهذا يعني دوام عصمتهما واستمراريتهما، ومنه نكتشف أنه لا يخلو زمان من الأزمنة من معصوم، فهما لن يفترقا الى يوم القيامة، فالأرض لا تخلو من حجة، لاننا نعتقد أن القرآن الكريم خالد ومستمر الى يوم القيامة.

ولعل قائلاً يقول: إن المراد بعدم الافتراق هو كون القرآن في جيوبهم ولا يفارق بيوتهم، أو هم بين الدفتين من القرآن، فهناك آيات تشير إليهم، مثل آية المودة والمباهلة، فهم خالدون بالذكر لا أكثر من ذلك، وهذا هو عدم الافتراق.

والجواب: أولاً: يكفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يأمر بالتمسك: التمسك بالقرآن وحده، لأنهم حسب ما يدعي المعترض في القرآن الكريم والأمر بالتمسك بأهل البيت لا مبرر لذكره ولا موجب لبيانه.

وثانياً، بناءً على هذا الفهم فإنّ الأُمة الإسلامية تحمل القرآن وتحفظه بالجملة وهي أيضاً مذكورة في القرآن

الكريم، فلماذا خصّ أهل البيت عليهم السلام بالذات وذكرهم بالخصوص؟

ثالثاً:لماذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مطلع حديثه «**انّي تارك فيكم الثقلين**» ، فإذاكان أهل البيت مجرد ذكر في القرآن فلماذا أصبحوا ثقلاً ، أليس الثقل يعني أماناً للأُمة وملجأً للبشرية؟ فاتصافهم بالثقل يدل على عظمتهم وعصمتهم وليس مجرد ذكرهم وبيان أسمائهم.

وقد ذكر الحموينى الحديث مع اختلاف بسيط: بسنده عن زيد بن ثابت، قال: قال رسول‌الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ألا وهما الخليفتان بعدي ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**»(١).

حدثنا عمر بن سعد أبو داود الحفري عن شريك عن الركين عن القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «**إنّي تارك فيكم خليفتين من بعدي كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يتفرقا حتّى يردا عليّ الحوض**»(٢)

---

(١) الحموينى في فرائد السمطين عن الطريق القويم: ٨٦.

(٢) المصنف لابن أبي شيبة ٤١٨:٧،كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله تعالى محمداً وآله ح ٤١، وكتاب السنّة لعمرو بن أبي عاصم: ٣٣٧، ح ٧٥٤ و١٥٥٥، وكنز العمال للمتقي الهندي ١٧٢:١، ح ٨٧٢.

فهاتان الروايتان تضيفان كونهما خليفتين، والخليفة هو الذي له الطاعة والولاية والإتّباع لا مجرد الذكر.

فالاشكال لا وجه له في المقام، فأهل البيت عليهم السلام هم عدل القرآن الكريم والتمسك بالقرآن أخذ التعاليم والأحكام منه، وكذلك التمسك بأهل البيت عليهم السلام أخذ الأحكام منهم وبيان تفصيلات القرآن الكريم.

ومن الدلالات الأُخرى التي يمكن استفادتها من هذا الحديث على عظم منزلتهم وعصمتهم:

إنّ القرآن الكريم فيه من العلوم الإلهية ما يجعلها تفوق علوم الأرض كلها.

وأهل البيت عليهم السلام هم عدله فهم في معارفهم الربّانية التي حصلوا عليها منه سبحانه يفوقون على من على وجه الأرض.

ومن هذه الرواية المباركة والتي ورد فيها لفظ: «**كتاب الله حبل ممدود من السماء الى الأرض وعترتي أهل بيتي**». يستفاد أن الكتاب مع الأئمة هم حبل الله الممتد من الأرض الى السماء، فهذا يعني أنهم الطريق الوحيد الموصل الى الله، وأن الطرق الأُخرى لا تغني الأُمة شيئاً، وقد جاء في بعض الروايات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنّه قال: «**إنّي تركت فيكم ما لن تضلوا بعدي إن اعتصمتم به: كتاب الله وعترتي أهل بيتي**» وقد

فسّر الشافعي (حبل الله) في أبياته التي يقول فيها:

ولمـا رأيت النـاس قـد ذهـبت بـهم
مـذاهـبهم فـي أبـحر الغـي والجـهل
ركبت على اسـم الله فـي سـفن النـجا
وهـم آل بـيت المـصطفى خاتم الرسـل
وأمسكت حـبل الله وهـو ولاؤهـم
كـما قـد أُمـرنا بـالتمسّك بـالحبل[1]

فإذا كانوا هم حبل الله، فلاشك أن هذا الحبل مـانع عـن الضلالة ومبعّد عن الغواية الى يوم القيامة، وهـل يـمكن أن يفعل الدنس من يكون حبلاً، أو يقترف الجريمة من يكون وصلاً مع الله سبحانه وتعالى.

فنلخّص ممّا تقدم:

١ ـ إنّ الله أمر في هذا الحديث بـاتباع أهـل البـيت عليهم السلام وحـاشا أن يـأمر رسـول الله بـاتباع المـذنبين والخـاطئين والمخالفين لكتاب الله.

٢ ـ اقترانهم بالقرآن الكريم يدل على كمالهم وعصمتهم.

٣ ـ في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «**لن تضلّوا بـعدي**» دلالة عـلى

(١) شرح الأخبار للقاضي المغربي ٢:١٢٥، خصائص الوحي المبين للحافظ ابن البطريق: ٢٠، الكنى والألقاب للشيخ القمي ٢:٣٤٩.

عصمتهم وكمالهم.

٤ ـ عدم الافتراق والورود على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة معاً وعلى الحوض دليل على عصمتهم ودوامها واستمراريتها الى يوم القيامة.

٥ ـ وقد جاء في الحديث لفظ أن السبق على أهل البيت هلاك، كما هو الوارد في الصواعق المحرقة: ﴿**فلا تقدموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنّهم أعلم منكم**﴾[1] وهو يفيد خلافتهم وولايتهم وعصمتهم.

٦ ـ قد تبيّن من اقتران أهل البيت عليهم السلام بالقرآن الكريم أنّهم لن يخالفوه ولن يعارضوه في يوم من الأيام، وهذا أيضاً يدل على عصمتهم وكمالهم.

٧ ـ أمر بالتمسك بهما حتى تحصل النجاة للأُمة من الضلالة، والمذنب لا يعتبر منجياً من الضلالة ولا مانعاً عنها.

وهناك أحاديث تبين منزلة أمير المؤمنين عليه السلام من القرآن الكريم وكأنها تشير الى حديث الثقلين.

«هذا عليّ مع القرآن والقرآن مع علي لا يفترقان حتى يردا عليّ الحوض».

---

(١) الصواعق المحرقة: ٢٣٠، باب ١١، فضائل أهل البيت، الفصل الأوّل في الآيات الواردة فيهم، الآية الرابعة.

ويـمكن أن نـقول: إنّ هـذه الروايـة خـصصت الأمـر فـي أمـير المـؤمنين عليه السلام بـعد التـعميم الذي ورد فـي حق أهل البيت عليهم السلام.

ولاشك أنّ التمسك بهذا الحديث والابتعاد عن الضلالة ينبغي أن يكون مباشرة وبلا فـاصلة بـعد النـبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صرح في بعض ألفاظ هذا الحديث كما جاء عن الحموينى: «**ألا وهما الخليفتان بعدي**» وخليفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اتصل بعهده وسار بنهجه.

وقد أورد البعض إشكالاً قالوا: إن البخاري لم يخرج هذا الحديث، أي حديث الثقلين وهذا يدلّ على ضعف الحديث ووهنه.

والجـواب، نـقول: إن الحـديث مـنقول عـن العـامة والخاصة.

فالعامة ذكرت تسعة وثلاثين حديثاً بعضها عن مسـند أحمد بن حنبل، وبعضها في صحيح مسلم، وبعضها عن ابن المغازلي، وبعضها عن الموفق بن أحمد الخوارزمي، وممّن ذكره أيضاً من العامة أبو عبدالله محمد بن يوسف القـرشي الكنجي الشافعي المتوفى سنة (٦٥٨ هـ) في كتابه[1].

(١) كفاية الطالب: ١٢٠.

وهذه الكتب التي ذكرت هذا الحديث معتبرة عند العامة ولا يمكن الخدش فيها وبعضها معدود في الصحاح الستة، هذا أولاً.

وثانياً: إن البخاري لم يهمل حديث الثقلين المتواتر عند العامة والخاصة وحده عن صحيحه كما يدّعى، بل أهمل غيره كذلك، والسبب كون أمير المؤمنين بطل الروايات، فقد أهمل (حديث الولاية يوم الغدير مع تواتره، وحديث المؤاخاة مع كونه من البديهيات، وحديث سد الأبواب غير باب علي عليه السلام مع ثبوته، وحديث إنذار عشيرته الأقربين المشتمل على النص بخلافة أمير المؤمنين، ولم يخرج حديث السبب في نزول ﴿**إنّما وليّكم الله ورسوله...**﴾ ولا حديث السبب في نزول: ﴿**يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل اليك من ربّك**﴾ ولا شيئاً من الأحاديث في أسباب نزول الآيات الهاتفة بفضل أهل البيت عليهم السلام، وقد أهمل أحاديث سفينة نوح وغيرها[1].

وثالثاً: إن هذا الحديث باعتقاد مسلم صحيح، وقد أخرجه في صحيحه، فإذاً الحديث الصحيح لا يضرّه ولا يزعزعه إن لم يخرجه البخاري في صحيحه.

---

(١) حاشية الطريق القويم: ٨٨.

أما طرق الخاصة ففيها اثنان وثمانون حديثاً، بعضها عن ابن بابويه، وبعضها عن الكليني وبعضها عن الشيخ[١] وبعضها عن العياشي وغيرهم، فيقول ابن بابويه بسنده عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن علي عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إني مخلّف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض كهاتين**» وضم بين سبابتيه، فقام إليه جابر بن عبدالله، فقال يا رسول الله من عترتك؟ قال: **علي والحسن والحسين والأئمة من ولد الحسين الى يوم القيامة**[٢].

فالإمام الذي أشارت إليه رواية الثقلين وبيّنت خصوصياته معصوم من الزلل أعلم مَن في الأرض حجة على عباده ولا تخلو الأرض منه الى يوم النشور، فكما أن الله عزّ وجل تكفّل ببقاء القرآن الى يوم القيامة، كذلك المعصوم فهو الحافظ للشريعة، المبيّن لأحكامها، المفسر للقرآن الكريم، والمطلع على علومه وآثاره.

يقول الإمام الرضا عليه السلام: «**وإنّ العبد إذا اختاره الله عزّ وجل لأُمور عباده شرح صدره لذلك وأودع فيه ينابيع الحكمة وألهمه العلم إلهاماً فلم يَعْيَ بعد بجواب ولا يحير فيه عن الصواب فهو**

---

(١) الشيخ الطوسي في أماليه ح٢٦٨ و ٤٦٠ و ١٠٤٥ و ١١٦٨.

(٢) الطريق القويم: ٨٢.

معصوم مؤيد موفق مسدد قد أمن من الخطايا والزلل والعثار يخصّه الله بذلك ليكون حجته على عباده وشاهده على خلقه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم»[١].

فالإمام إذاً لا يصدر منه الخطأ والعصيان والذنب سواء كان عن عمدٍ أو سهوٍ، لأنه في كل الأحوال سوف يفارق القرآن الكريم ولم يقرن به،والذي يجوّز على أهل البيت عليهم السلام الذنب والخطأ وماشاكل فقدكذّب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وادّعى شططاً، ومن خلال الاقتران الدائم والمستمر نكتشف أنّ خط أهل البيت عليهم السلام مع القرآن، وأن القرآن معهم، والهدف لهما واحد.

ومن ذيل الرواية التي ينقلها، قال شهاب الخفاجي في شرحه: «**فانظرواكيف تخلفوني فيهما**»: نستدلّ على وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام ، فإنّي انظر عملكم بكتاب الله واتباعكم لأهل بيتي ورعايتهم وبرهم بعدي فإنّ ما يسرّهم يسرّني وما يسوؤهم يسوؤني[٢].

---

(١) أُصول الكافي ١:٢٠٢ ط آخوندي،

(٢) نسيم الرياض ٣:٤١٠ عن نفحات الأزهار: ٢٥٨.

نتيجة البحث

خلق الله الإنسان في أحسن تقويم، فأراد له الكمال المنسجم مع إنسانيته، فمنحه الإرادة كميزة تفوّق بها على من سواه من الخلق ، ليختار الفكر والسلوك الإلهي المؤدي لكماله ،ولماكان العقل عاجزاً بمفرده أن يصل الى المعارف الإلهية، من هنا جاء اللطف الإلهي متمثلاً في النبوة، لترشده الى معالم طريق الهداية وتنذره سُبل الغواية والدمار وسوء العاقبة. ثم ضخامة دور الواسطة بين الغيب والناس، يستلزم أن يكون صاحبه معصوماً، لأن غيره لا ينتج لنا إلّا الدور الناقص، لاتصافه بالنقص واحتمال الخطأ والمخالفة فيه، والمولى يريد الدور الكامل الذي لا يتم إلّا بالشخص المعصوم ، فعليه كان النبي والإمام معصومين.

واتفق الإمامية بأنّ حدّ العصمة وزمانها مطلق منذ الولادة حتى الوفاة، بلا فرق بين زمن البعثة أو قبلها، والنبي والإمام معصومان عن ارتكاب المعاصي صغيرها وكبيرها، وعن الخطأ والنسيان والسهو في الأحكام وغيرها.

أما المدارس الأُخرى فاختلفت فيما بينها في مفهوم جواز الذنوب على الأنبياء، بين قائل بعدم جوازها حال النبوة وفي الأحكام، وبين قائل بجوازها في كل الأحوال.

وتأتي ضرورة العصمة في النبوة والإمامة وفق المنظور الإمامي تبعاً لضرورة النبوّة والإمامة وأهدافهما.

والعصمة لا تعني سلب الاختيار عن المعصوم، وإنّما يأتي اختياره للحسن من الأعمال منطبقاً مع الارادة الإلهية، فالمعصوم يختار ما يريده الله.

وأما العصيان والاستغفار والتوبة والظلم في حياة الأنبياء، هذه المفردات التي وردت في القرآن الكريم، والذي ظن البعض بأنها تشير الى جواز ارتكاب المخالفة، فهذا التصور ناشئ من تطبيق مفهوم النهي التحريمي المستلزم للعقوبة بخصوص أفعال الأنبياء، أما لو حملنا النهي على الإرشادي فلا يبقى دليل عند من يذهب الى جواز المعصية عند الأنبياء، ثم ليس بصحيح أن تكون مناشئ الاستغفار مطلقاً عن ذنب، وكذا الحال في التوبة والظلم، بل قد يكون لها مناشئ أُخرى غير الذنب،كما مرّ بيانه في ثنايا البحث.

ثم إن العصمة تفارق العدالة بمعناها المتعارف، لأن العادل قد يصدر منه الخطأ والمعصية وقد لا يصدر، بسبب كون المقتضي لها في نفس العادل موجوداً، وعلى هذا الأساس إذا صدر من العادل معصية ثم تاب عنها رجع الى

صفة العدالة. أما المعصوم فلا يصدر منه العمل القبيح مطلقاً، بل لا يفكر به أصلاً، لأن المقتضي للمعصية في نفس المعصوم غيرموجود.

وأخيراً فإنّ كلّ الأدلة التي تثبت العصمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم تنسحب على الأئمة عليهم السلام بالإضافة للأدلة الخاصة للعصمة عندهم من آيات وأحاديث نبوية، مثل :آية التطهير، وحديث الثقلين، وغيرهما.

الفهرس

كلمة المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام ٧
العصمة في النبوّة والإمامة ١١
أولاً: العصمة لغة واصطلاحاً ١٤
ثانياً: نقطة الخلاف عند تناول الإمامة في المدرستين ... ١٥
المدارس الأُخرى ١٩
مدرسة أهل البيت عليهم السلام ٢١
ثالثاً: ضرورات العصمة ٢٣
رابعاً: العصمة والاختيار ٢٩
خامساً: العصمة والعدالة ٣٠
سادساً: العصيان والاستغفار والتوبة في حياة الأنبياء ٣٣
سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونسيانه ٣٨
الأدلّة النقلية على عصمة الأنبياء عليهم السلام ٤٠
سابعاً: العصمة وضرورتها في الإمام ٤٣
الأدلة النقلية على عصمة الأئمة عليهم السلام ٤٨
نتيجة البحث ٧٠
الفهرس ٧٣